ناهض منير الريس

يتشكل المؤتمر العام من أعضاء المجلس الثوري ومن نسب محددة من ممثلي الأقاليم . وهناك مقاعد مخصصة لقدامى معتمدي الأقاليم وأخرى لأعضاء المجلس العسكري العام ( على ألا يزيد مجموعهم عن ٥١ % من مجموع المؤتمر ) وكذلك عدد من كوادر فتح العاملين في أجهزة دولة فلسطين ومنظمة التحرير والمنظمات القومية والدولية وعدد من ممثلي الكوادر الحركية في المنظمات الشعبية وعدد من أعضاء الهيئات القيادية للأجهزة المركزية وممثلين عن الكفاءات الحركية . وتنص المادة التي تحدد ذلك على تفاصيل الأعداد وجهتي الاختصاص في الاختيار حين يلزم الاختيار ، وهما اللجنة المركزية ، ومكتب التعبئة والتنظيم الذي قد تكون له أحيانا صلاحية التنسيب .

ويصعب تخيل المسار الذي سيسلكه المؤتمر العام السادس . وأبوعمار . رحمه الله . كان يرى من واجبه أن يكون كاتب السيناريو والمخرج للمؤتمر العام طبعا ، لاسيما لانتخابات اللجنة المركزية في نهاية المؤتمر . بل الحقيقة أنه كان ( يتفرغ تماما ) للإشراف على كل انتخابات في الأطر النقابية كاتحاد الطلاب والعمال وغيرهما لكي لا يفاجأ في الختام بما يكره . وأتذكره . رحمه الله . وهو يدير انتخابات اتحاد الطلاب من شقة في البناية ذاتها التي تجري الانتخابات في شقة أخرى منها في بيروت . بينما بعض الطلبة الفتحويين رائحون غادون ينقلون له الصورة أولا بأول ويتلقون منه التعليمات . وكان يدير الانتخابات المختلفة بحسابات أبعد من مجرد الاهتمام الخاص بواحدة أو

بغيرها من النقابات. ويمكن القول إنه كان يديرها واضعا نصب عينيه خريطة تشكيل المجلس الوطني لمنظمة التحرير لأنه هو الذي يتيح أو لا يتيح له قيادة الساحة الفلسطينية . وساعده كثيرا أن اللجنة المركزية كانت في نهاية المطاف تقف موقفا موحدا مع أن بعض أعضائها كانوا قبل عقد المؤتمر مصدر التذمر والدعوة إلى التصدي لفردية أبو عمار .

ما يهمنا من هذا الحديث هو التساؤل ما إذا كانت لدى الرئيس عباس القدرة إدارة مجريات الوقائع في المؤتمر . وهنا تتفرع الإجابة لتحيط بالضرورة بسؤالين آخرين رئيسيين وجملة أسئلة ثانوية : فأما السؤالان الرئيسيان فأولهما : هل يستطيع عباس أن يضمن غالبية الذين ستتشكل منهم الغالبية ؟ ؟ وثانيهما : هل سيتقيد أعضاء اللجنة المركزية الحاليون باتباع التقليد القديم والوقوف داخل المؤتمر العام موقفا موحدا ؟

هناك لجنة تعمل في الإعداد لعقد المؤتمر . ولا شك أن تحديد عدد أعضاء المؤتمر وأشخاصهم مسألة حساسة لأن كل قيادي وكل طامح للقيادة سوف ينظر إلى الأعداد وإلى الأسماء من زاوية : أي عدد من الأعضاء في المؤتمر يمنحني فرصة أفضل ؟ ومَن مِن الأسماء المقترحة لعضوية المؤتمر سيصوت لنا ومن لغيرنا ؟

والقوى المعنية أكثر من غيرها بالشد والجذب هي الرئيس عباس ومعه حليفه القديم الأخ أبو علاء قريع ( مع أن أبوعلاء كان بعد أوسلو منزعجا من تخلي عباس عنه في مواقف بعينها وهو الذي دفعه إلى حلبة المفاوضات ثم تباعد عنه ) . والواضح أن الحليفين القديمين جددا تبادل الثقة ، وأراد عباس أن يستفيد لحسابه من كفاءة قريع كما أراد قريع أن يستفيد من شرعية عباس . ولا

بد أنهما تفاهما عميقا حول شؤون الحاضر وشؤون المستقبل . وهذا يفسر . طبعا . إزاحة الأخ هاني الحسن من التعبئة والتنظيم لأن هاني صاحب مواقف مغايرة ولو نظريا . ولطالما تعرض من قبل لحملات تشويهية هو وعباس زكي وصخر حبش .

ويبدو أن كتلة الأمن الوقائي الغزاوي ( دحلان وشركاه ) لم يعجبهم عمل مكتب التعبئة والتنظيم فيما يخص كشوفات أعداد وأسماء أعضاء المؤتمر . وقيل إن أبوعلاء كان ميالا إلى بذل مسعى للتوافق على اختصار عدد أعضاء المؤتمر إلى خمسمائة عضو بحجة صعوبة عقده إذا كانت العضوية موسعة حسب النظام الداخلي . وقد أثيرت حفيظة الدحلانيين جراء تلك المعلومات ولذلك أطلقوا لسان عبد العزيز شاهين الجاهز بغوغائيته المعروفة للتهجم على محمود عباس من خلال القول إنه قائد فاشل . وهي مناورة تهديدية من أساليبهم المعروفة معناها : أعطونا ما نريد , وإلا ( بهدلناكم ) في المؤتمر ونسفناه بالغوغائية . فتصدى للدفاع عن عباس وشن الهجوم المضاد الأخ حكم بلعاوي مهاجما زعيم شاهين كما هاجم شاهين رئيس البلعاوي من قبل. غير أن رئيسي الاثنين قد يتصالحان خفية من وراء ظهر مناصريهما ويدخلان المؤتمر كتلة واحدة . وهذا شيء غير مستبعد على ضوء التجارب السابقة .

يريد دحلان وشركاه ضمان تفويضهم بتزكية أعضاء المؤتمر عن حركة فتح في قطاع غزة ( من أولئك الذين سبق أن لفقوا إنجاحهم في انتخابات مناطق بعينها ) لتكون لديهم فرصة ما للحصول على ثلاثة مقاعد على الأقل في اللجنة المركزية : واحد لدحلان نفسه والثاني لشاهين والثالث للمشهراوي .

ومن الأسئلة الفرعية الهامة التي تثور اليوم : هل ستلتزم لجنة الإعداد للمؤتمر بمواد النظام الداخلي حول العضوية في المؤتمر العام بحذافيرها ؟ أم سيحدث توافق ما بين الأطراف القوية على ( اختصار ) العدد تبعا لمعايير متفق عليها ؟ وماذا تكون تلك المعايير ؟ ولما كان للأمريكيين قرص في كل عرس فهل سيحشرون أنفهم في المؤتمر العام لفتح كما هو الشأن في جميع الأمور في الشرق الأوسط ؟ أم سيكونون مستعدين للتعامل مع الواقع الذي ستفرزه الانتخابات ؟ يعني . عموما . قد لا يكون لدى الثنائي عباس . قريع مانع مع حسبان العلاقات الأجنبية من إدخال دحلان إلى اللجنة المركزية ولكن على شرط أن يدخلها وحده ومن خلال صفقة يظل بموجبها تحت جناحهما . فعباس لا يستغني عن دحلان على كل حال وقد أثبتت الأيام القليلة الماضية أنه ما زال يأمل في أن تكون شراذم الوقائي المتبقية في القطاع هي الذخيرة في الحرب المطلوبة دوليا على حماس . ولهذا عاد دحلان يركب موجات الفضائيات ويتحدث عما يجري في غزة متشفيا : كانت حماس تقول إنها ستحمي الشعب الفلسطيني . فهل ترينا الآن كيف حمته ؟

كما سيحاول الحليفان أزرقا الناب الحفاظ على مقاعد جزء من أعضاء اللجنة المركزية الذين برهنوا في المرحلة الماضية عن الانضباط والدعم للرئيس . بينما يترك الآخرون ( المرضى أو ذوو المواقف الوسطية ) ليلقوا مصيرهم منفردين .

ومن الصعب التنبؤ بالوضع الذي سيكون عليه أعضاء اللجنة المركزية الذين ظلوا في الخارج ولم يدخلوا للداخل . وهل سيكون الإخوة فاروق القدومي ومحمد غنيم والعقيد محمد جهاد محورا متحدا على اتفاق وخط مشترك أم

سيكون كل منهم فريقا مستقلا ؟ والسؤال الأهم قبل هذا : هل لهم رصيد عند قواعد فتح في الخارج ؟ وهل بإمكانهم في حال وجود ذلك الرصيد أن يعتمدوا عليه في المؤتمر كقوة ذات بال ؟

ثم في الختام : ماذا سيكون موقف تنظيم فتح في الضفة ؟ وماذا عن موقف الأخ مروان البرغوثي ؟ وموقف الأخ قدورة فارس الذي لاحظنا أن هناك تطورا فيه ؟ وهل سيترجم الأخ جبريل الرجوب تصريحاته القوية إلى مواقف ذات صوت وذات وزن داخل المؤتمر ؟

ولكننا لم نتحدث بعد عن جدول أعمال المؤتمر .

وهي ستتوقف على الاتفاقات والتحالفات التي ستجري في السر قبل انعقاد المؤتمر . والمفترض في حالة التوجه الموضوعي البناء وفي صالح الحركة وليس صالح بعض الأفراد أن يكون أول موضوع على جدول الأعمال هو تقييم المرحلة الماضية بما فيها إحالة الفاسدين والذين أثروا في قطاع غزة من حساب الحركة والمال العام على المحاكمة بحسبان هذه الخطوة جوهرية وأولية نحو انطلاقة جديدة نظيفة للحركة تعيد الاعتبار لها وتخلصها من ( ظاهرة ) معيقة مخزية .

وقد يكون من أهم الموضوعات التي حان وقتها رسم الاستراتيجية المستخلصة من مزيج الثوابت والتجارب البراجماتية ماضيا وحاضرا ( من بداية أعمال عرفات التفاوضية حتى آخر أفعال عباس ) على ضوء النتائج التي تحققت أو لم تتحقق ، وعلى ضوء التطورات السياسية الأخيرة في فلسطين والعالم . وما هي الرؤية التي تراها حركة فتح والتي سيتبنى المؤتمر تعديلها تجاه ( الانتداب ) الأمني الأمريكي في الضفة ممثلا في الجنرال دايتون ، لا سيما أن المرحلة

القادمة ستشهد انتهاء ولاية بوش وطاقمه ومجيء حكومة جديدة في أمريكا قد يرأسها الديمقراطيون وليس الجمهوريون ؟ وما هو الموقف من الوحدة الوطنية والتفاهم بين فتح وحماس ؟ وكيف تكون العلاقة مع الجماهير ؟ وعلى أية قاعدة ستتجدد العلاقة بين المؤسسات الحركية بعضها وبعض بعد انتخابات اللجنة المركزية والمجلس الثوري ؟ وما السياسة التي ترى الحركة اتباعها حيال تجديد منظمة التحرير وإدخال الفصائل الإسلامية فيها ؟ وهل ستكون هناك مقاومة مع النضال السياسي أم تكون المفاوضات هي كل شيء ويكون دور حكومة فتح إدارة المنحة الأوروبية وإنفاقها على الموظفين ؟

ويجوز للمرء أن يتخيل احتمال وضع بند على جدول الأعمال يوصي بالفصل بين العاملين في أطر السلطة وبين الأطر الحركية من أجل قدر من التفرغ لإعادة بناء قواعد الحركة على أسس قوية .

أما معالجة الأمر على طريقة الترقيع أو التسكين والتخلص من الأبحاث الجدية التي تحتاجها الحركة حاجة ماسة وترك المؤتمر يمضي قدما على أساس صمت الجميع عن الجميع والخروج بمقررات غامضة لا تعني شيئا ولا ترسم طريقا جديدا بل تترك العفن مستشريا مع اختيار ( قيادة تسوية وترضية ) بين القوى والاتجاهات المختلفة في الحركة بادعاء العقل والعقلانية ، فذلك هو الطريق المضمون إلى تفسخ الحركة لاحقا أو سيطرة المتسلقين والفضوليين والطفيليين عليها خلال برهة يسيرة . ويبدو هذا الاحتمال قويا للأسف ، لأن هناك هاجسا مبالغا فيه لدى فتحاويين كثيرين هو هاجس الاحتشاد ضد حماس وتوحيد الصفوف لمواجهتها .